● أخبار قصيرة

تدشين آلاف المشاريع خلال أسبوع الحكومة

أعلنت وزيرة الطرق والإسكان عن إفتتاح ٣٢ ألف وحدة سكنية للمواطنين خلال الأسبوع الجاري، وذلك ضمن فعاليات أسبوع الحكومة وبحضور رئيس الجمهورية. واستعرضت فرزانة صادق أبرز المحاور التي تمت مناقشتها، مشيرةً إلى أن أسبوع الحكومة لهذا العام يحمل دلالات خاصة؛ حيث استذكرت خلال حديثها التحديات التي واجهت البلاد، مؤكدةً في الوقت ذاته على الجهود الحثيثة التي بذلتها وزارة الطرق والإسكان خلال العامين الماضيين لتلبية المتطلبات السكنية للمواطنين، ومجددةً الالتزام بدعم مسيرة التنمية في البلاد، موضحة: أن فعاليات أسبوع الحكومة ستشهد تدشيناً مركزياً لمجموعة من المشاريع الإسكانية بحضور رئيس الجمهورية، تشمل تسليم وحدات سكنية، وأراضٍ، بالإضافة إلى عدد من مشاريع البنية التحتية للطرق، مما يمثل خطوة واعدة لدعم القطاع العمراني في البلاد.

وفي هذا السياق، أعلن المتحدث باسم وزارة الصناعة والتعدين والتجارة عن دخول ٢٨٣ مشروعاً صناعياً ومعدنياً حيز التشغيل بالتزامن مع أسبوع الحكومة في مختلف محافظات البلاد. وقال عزت الله زارعي: من إجمالي هذه المشاريع، سيتم تشغيل ٣٠ مشروعاً على المستوى الوطني و٢٥٣ مشروعاً على مستوى المحافظات، فيما يصل إجمالي الاستثمارات المنفذة لتنفيذها إلى ١٦٢ ألفاً و٨٧٨ مليار تومان، مضيفاً: مع دخول هذه المشاريع حيز التشغيل، سيتم توفير ٣٣ ألفاً و٥١٦ فرصة عمل بصورة مباشرة، كما ستدخل طاقات جديدة حيز الاستغلال في مختلف القطاعات الصناعية والمعدنية في البلاد، مؤكداً أن تنفيذ هذه المشاريع في مختلف محافظات البلاد، إلى جانب زيادة الطاقة الإنتاجية، يمكن أن يسهم في تطوير الأنشطة الصناعية وإيجاد فرص عمل جديدة في مختلف المناطق.

تسريع مشاريع الطاقة المتجددة لدعم الصناعة

عُقد اجتماع مشترك بين معاون وزير الصناعة والتعدين والتجارة ورئيس مجلس إدارة منظمة تطوير وتحديث الصناعات الإيرانية «إيدرو»، ومعاون وزير الطاقة ورئيس منظمة الطاقة المتجددة وكفاءة استهلاك الكهرباء، بهدف تعزيز التعاون المشترك وتسريع تنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة. وأشار فرشاد مقيمي، خلال الاجتماع، إلى إجراءات المنظمة في مجال تسهيل وإنشاء محطات الطاقة الشمسية، وقال: تسعى منظمة تطوير وتحديث الصناعات، من خلال وضع أهداف جادة لتطوير محطات الطاقة الشمسية والمشاركة في مشاريع متعددة في المدن الصناعية ومختلف مناطق البلاد، إلى حل مشكلة الطاقة في الصناعات عبر تنويع مصادر الطاقة والاستفادة من الطاقات النظيفة. من جانبه، أكد محسن طرزطلب، معاون وزير الطاقة، ضرورة تعزيز التعاون والتفاعل بين وزارة الطاقة ووزارة الصناعة والتعدين والتجارة، واصفاً تطوير التعاون المشترك بأنه أمر ضروري لتسريع تنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة.

استثمارات ضخمة لتطوير الممرات وتعزيز مكانة النقل السككي؛

طهران تدفع بتطوير سكك الحديد عبر الاستثمار والدبلوماسية الإقليمية

الوفاق/ أعلن القائم بأعمال الرئيس التنفيذي لشركة سكك الحديد الإيرانية عن جذب استثمارات بقيمة ٢١٠ آلاف مليار تومان لاستكمال الممرات وتطوير الأسطول في حكومة الحالية، مشيراً إلى تحقيق استراتيجيتين رئيسيتين، هما «التفاعل الأقصى مع الجمعيات المهنية» و«الدبلوماسية السككية الذكية» في شبكة سكك الحديد في البلاد.

وخلال استعراضه أوضاع شبكات نقل البضائع والركاب في الظروف الحرجة، وإنجازات الحكومة في شبكة النقل بسكك الحديد، وآفاق صناعة سكك الحديد خلال العامين المقبلين، قال ميرحسن موسوي: شهد العام الماضي تحقق أمرين مهمين ساهما بشكل مباشر في مساعدة قطاع سكك الحديد في البلاد على إدارة فترة الحرب؛ أولهما، ترسيخ تفاعل أخوي وأقصى بين مؤسسة سكك الحديد والجمعيات المهنية لشركات النقل بسكك الحديد والمصنعين المحليين، وهو ما تحقق بفضل النهج الإداري الجديد للرئيس التنفيذي لسكك الحديد.

وأضاف: أن هذا الانسجام أدى إلى وضع جميع طاقات أسطول البلاد، في ظل الظروف الصعبة، بشكل موحد تحت تصرف شبكة سكك الحديد لنقل البضائع والركاب، موضحاً: أن نقطة القوة الثانية تمثلت في التفعيل الذكي للدبلوماسية السككية مع الدول المجاورة.

جذب الموارد المالية لتطوير صناعة سكك الحديد

وأكد القائم بأعمال الرئيس التنفيذي لسكك الحديد على الاهتمام الخاص الذي توليه الحكومة ورئيس الجمهورية شخصياً لتطوير الممرات السككية، معلناً عن جذب موارد مالية كبيرة، وقال: تم في حكومة الرئيس بزشكيان تحديد ٢٥٨ مشروعاً لسكك الحديد بقيمة تقارب ٢١٠ آلاف مليار تومان، كما تم خلال الفترة نفسها توقيع ١٥ مذكرة تفاهم في مجالات مختلفة، من بينها تطوير الأسطول، والبنية التحتية لسكك الحديد، والخدمات اللوجستية، والمشاريع الداعمة، وقد وصلت ٦ منها إلى مرحلة إبرام العقود والتنفيذ، فيما لا تزال المشاريع الأخرى قيد المتابعة وإبرام العقود النهائية.

وأشار موسوي، في معرض حديثه عن تسهيلات المادة ١٢ (الأسطول والبنية التحتية)، إلى تحديد ١١٧ مشروعاً لتطوير الأسطول بقيمة ٢٧ ألف مليار تومان، إضافة إلى ٩ مشاريع للبنية التحتية، مؤكداً أن جميعها دخلت حيز التنفيذ. ولفت إلى استفادة ٤٧ شركة للنقل بسكك الحديد من تسهيلات البند ١٨ من الموازنة بهدف تحديث الخدمات والارتقاء بها، مؤكداً أنه في السنة الأولى من نشاط الحكومة الحالية، أُضيف عدد كبير من قطارات الركاب ذات الخمس نجوم إلى الأسطول، ما يعكس أولوية الارتقاء بجودة الخدمات إلى جانب التوسع الكمي.

التركيز على الممرات وقطارات الضواحي

وبشأن أولويات سكك الحديد خلال العامين المقبلين، قال موسوي: مع التأكيدات الخاصة للقائد الشهيد بشأن تطوير الممرات السككية والحد من المشكلات المرورية في المدن الكبرى، تتمثل الأولوية الرئيسية في استكمال الاختناقات السككية وتطوير شبكة قطارات الضواحي، ولا سيما في محيط طهران. وأضاف: على الرغم من أن الحرب تسببت خلال الفترة الأخيرة في تأخير بعض المشاريع، فإن عزم الحكومة على استكمال هذه المشاريع واستبدال النقل بسكك الحديد بالسيارات الخاصة بهدف الحد من التلوث والازدحام المروري، يتواصل بجدية.

وأشار إلى أنه على الرغم من جميع القيود المفروضة على تأمين قطع الغيار والضغوط الناجمة عن العقوبات والحرب، يواصل زملاؤنا في شبكة سكك الحديد متابعة تنفيذ هذه المشاريع بكل طاقاتهم، لكي نشهد خلال النصف الثاني من الحكومة الحالية دخول جزء أكبر من هذه الاستثمارات حيز التنفيذ.

خارطة طريق للتنمية والدبلوماسية العابرة للحدود

وأكد القائم بأعمال الرئيس التنفيذي لسكك الحديد، التوافق الكامل للبرامج التنفيذية لهذه المؤسسة مع «قانون الخطة التنموية السابعة»، معتبراً أن آفاق التنمية بعد الحرب تعتمد على جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية والأجنبية.

ولدى استعراضه البرامج العامة للسكك الحديدية، أوضح موسوي: أن جميع الإجراءات تم إعدادها استناداً إلى الالتزامات المنصوص عليها في قانون الخطة التنموية السابعة، وقال: استكمال ممرات الترانزيت، وزيادة حصة النقل بسكك الحديد في نقل البضائع والركاب، ورفع معدل جاهزية القاطرات للتشغيل، كانت من أولوياتنا الرئيسية في مجلس الإدارة، وقد بدأ تنفيذها عملياً، رغم محدودية الموارد المالية خلال العام الماضي، بعد إقرارها في الجهات المعنية ووضع التخطيط الدقيق لها.

بات بإمكان العربات الإيرانية التنقل بحرّية أكبر في شبكات سكك الحديد للدول المقصودة؛ وهو ما يمثل قفزة كبيرة في تسهيل ترانزيت البضائع وخفض التكاليف اللوجستية

دخول العربات الإيرانية إلى الشبكة الدولية

وعدّ موسوي الحصول على التصاريح اللازمة لسير عربات الجمهورية الإسلامية الإيرانية في أراضي الدول الأخرى، من إنجازات صناعة سكك الحديد في البلاد خلال الحكومة الحالية، وقال: هذا يعني أن العربات الإيرانية بات بإمكانها الآن التنقل بحرية أكبر في شبكات سكك الحديد للدول المقصودة، وهو ما يمثل قفزة كبيرة في تسهيل ترانزيت البضائع وخفض التكاليف اللوجستية، مؤكداً أن التخطيط لتطوير صناعة سكك الحديد يقوم على ضخ الموارد المالية وجذب المستثمرين المحليين والأجانب، وأضاف: سيكون تحديث أسطول قطارات الركاب وزيادة عدده بوصلة سكك الحديد خلال العامين المقبلين.

وفي الختام، أشار القائم بأعمال الرئيس التنفيذي لسكك الحديد إلى أن وتيرة تطوير صناعة سكك الحديد في البلاد تعود إلى الاهتمام الخاص الذي يوليه رئيس الجمهورية، ودعم منظمة التخطيط والميزانية، ومؤازرة وزارة الشؤون الاقتصادية والمالية؛ وقد بذلت شركة سكك الحديد كل جهودها للاستفادة من هذا الدعم، وتعويض أوجه التأخر الناجمة عن العقوبات والحرب، والارتقاء بالتنمية السككية إلى مستوى المعايير المطلوبة.

وتيرة تطوير صناعة سكك الحديد في إيران تعود إلى الاهتمام الخاص الذي يوليه رئيس الجمهورية ودعم منظمة التخطيط والميزانية وبمؤازرة وزارة الشؤون الإقتصادية

خطوة مهمة لتطوير التجارة بين البلدين؛

إيران تستهدف توسيع التجارة مع باكستان عبر خفض الرسوم الجمركية

الوفاق/ اعتبر المستشار التجاري الإيراني في باكستان، أن استمرار مسار إصلاح وخفض الرسوم الجمركية على الواردات في موازنة باكستان للعام المقبل، وخفض الرسوم المفروضة على السلع الإيرانية المصدرة، من شأنه أن يمهد لزيادة التجارة الرسمية، والحد من التصريح بأقل من القيمة الحقيقية للسلع، وتطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

وأشار مراد نعمتي زركران إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الباكستانية في مجال خفض الرسوم الجمركية، وقال: بدأت سياسة إصلاح هيكل الرسوم الجمركية على الواردات قبل عامين بهدف تنفيذ التزامات باكستان تجاه صندوق النقد الدولي وتسهيل التجارة الدولية. ووفقاً لهذه السياسة، تابعت الحكومة الباكستانية الإلغاء التدريجي للرسوم الإضافية على الواردات خلال فترة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات، وبالتزامن مع ذلك، وضعت إصلاح الرسوم الأساسية (الرسوم الجمركية) وخفضها من مستويات تقارب ٢٠٪ إلى نطاق يتراوح بين ٥٪ و١٥٪ على جدول أعمالها.

ووصف زركران الرسوم الجمركية المرتفعة بأنها واحدة من أهم العقبات أمام تطوير التجارة الثنائية بين إيران وباكستان، وأضاف: في الظروف الراهنة، أدى ارتفاع تكاليف الواردات الرسمية إلى دفع جزء من التجارة بين البلدين نحو المسارات غير الرسمية، مؤكداً على شعبية السلع الإيرانية في السوق الباكستانية، موضحاً: على الرغم من الشعبية الكبيرة للسلع الإيرانية في السوق الباكستانية، فإن ارتفاع الرسوم الجمركية أدى إلى زيادة الحافز على التصريح بأقل من القيمة الحقيقية للسلع وإدخالها بصورة غير رسمية، فالسلع الإيرانية، رغم الطلب والشعبية الجيدة التي تتمتع بها في الأسواق الباكستانية، تدخل في بعض الحالات إلى السوق عبر قنوات غير رسمية بسبب ارتفاع تكاليف التجارة الرسمية، وهو ما يلحق الضرر بالمصدرين الإيرانيين وبإيرادات الحكومة الباكستانية على حد سواء. وتابع: إذا أصبحت التجارة الرسمية أكثر صعوبة وارتفاعاً في التكلفة، فإن حافز الناشطين الاقتصاديين لاستخدام القنوات غير الرسمية سيزداد. ومن هذا المنطلق، جرت المراسلات اللازمة عبر سفير بلادنا مع المسؤولين المعنيين في باكستان، وبالتزامن مع ذلك، عُقدت اجتماعات متخصصة مع الشخصيات الباكستانية المؤثرة وصانعة القرار، بهدف توضيح أهمية الموضوع وطرح بعض الحلول، وكان لذلك أثر، إلى حد ما، في إقناع الجهات المعنية باتخاذ القرار في الجانب الباكستاني.

وأكد المستشار التجاري الإيراني في باكستان، أن استمرار هذا المسار وإجراء مزيد من الإصلاحات في الرسوم الجمركية يمكن أن يمهد الطريق لزيادة القدرة التنافسية للسلع الإيرانية في السوق الباكستانية، واصفاً الخفض التدريجي للرسوم الجمركية وتكاليف الاستيراد، إلى جانب تسهيل الإجراءات التجارية والجمركية، بأنه عامل مهم في زيادة حجم التجارة الرسمية بين إيران وباكستان.

بجهود المتخصصين الإيرانيين

إعادة تشغيل مصفاة المرحلة الـ١٤ من حقل بارس الجنوبي قريباً

أعلن المدير التنفيذي لشركة بارس للنفط والغاز عن تحقيق تقدم بنسبة ٧٠٪ في عملية استعادة الطاقة الإنتاجية لمصفاة المرحلة ١٤ من حقل بارس الجنوبي، مشيراً إلى أن عملية الاستعادة ستكتمل بحلول نهاية العام، وستعود الأجزاء المتضررة بالكامل إلى دورة الإنتاج.

وفي معرض حديثه عن الهجوم الذي شنّه العدو الصهيوني على مصفاة المرحلة ١٤ من حقل بارس الجنوبي خلال حرب الـ١٢ يوماً، أوضح تورج دهقاني: أنه بعد وقوع الحادث، بدأت عمليات إعادة الإعمار على الفور، وعادت ثلاث وحدات إنتاجية متضررة إلى دورة الإنتاج في أقل من ١٠ أيام، مشيراً إلى تحقيق تقدم بنسبة ٧٠٪ في عملية استعادة طاقة مصفاة المرحلة الـ١٤، مؤكداً أنه وبفضل الجهود المتواصلة ليلاً ونهاراً والخطط الموضوعة، ستعود آخر وحدة متضررة إلى دورة الإنتاج بحلول نهاية العام.

إعادة بناء مصفاتي بارس الجنوبي الثالثة والخامسة

وفيما يتعلق بالأضرار التي لحقت ببعض المصافي الأخرى في حقل بارس الجنوبي خلال حرب رمضان، قال المدير التنفيذي لشركة بارس للنفط والغاز: من بين أربع مصافٍ تضررت، أُسندت مسؤولية إعادة بناء المصفاتين الثالثة والخامسة، التي تعرضت لخسائر أكبر، إلى شركة النفط الوطنية وشركة بارس للنفط والغاز، موضحاً: أن عمليات توفير السلامة وإزالة الأنقاض في هاتين المصفاتين اكتملت في أقل من شهرين، ورغم المخاطر الكبيرة للعمل، فقد انتهت هذه العمليات بنجاح دون وقوع أي حادث. وفي معرض إشارته إلى العمليات التنفيذية لإعادة بناء مصفاتي المرحلتين الثالثة والخامسة في بارس الجنوبي، بيّن دهقاني أن التقديرات الأولية كانت تشير إلى أن إعادة البناء الكامل لهذه المنشآت ستستغرق ثلاث سنوات على الأقل؛ لكننا، وباستخدام الحلول التنفيذية والتخطيط المكثف، نسعى إلى إعادة جزء من الوحدات الإنتاجية إلى دورة الإنتاج بحلول نهاية العام، واستكمال عملية إعادة البناء في غضون عامين. وذكّر المدير التنفيذي لشركة بارس للنفط والغاز، أنه وبهدف الإدارة المثلى للوقت، تم الاستفادة من جميع الطاقات المتاحة، بما في ذلك الشركات الخاصة والمقاولين المحليين والمؤسسات المالية والمصارف في البلاد، وقد تعبأت جميع القطاعات لتسريع عملية إعادة الإعمار.